

لقد ادانت حركات التحرر والمنظمات الدولية (الامم المتحدة ، منظمة الوحدة الافريقية ، المجموعة الاقتصادية الاوروبية) هذه العملية ، باعتبارها طعنة لوحدة اراضي جنوب افريقيا . ولم يعترف اي بلد حتى الان - ما عدا جنوب افريقيا - بالترنسكاي كدولة مستقلة .

ولكن حكومة جنوب افريقيا ، لن تتوقف عن محاولة احراز اعتراف امر واقع بالتوسطان . وهذه هي وسيلتها الاخيرة لاطالة امد سيطرتها العنصرية ، وسحق الشعور القومي الافريقي ، عبر اعادة احياء النزعات القبلية القديمة .

الدولة الصهيونية

« اعادة فتح » او « خلاص » ارض اسرائيل لمصلحة « الشعب اليهودي » وحده ، كانت الهدف الاول للزعماء الصهاينة . وقد انشأت المنظمة الصهيونية العالمية منذ عام ١٩٠١ مؤسسة خاصة بهذا الهدف : الصندوق القومي اليهودي ، واوكلت اليه مهمة مركزة شراء ، او اقتناء بطرق اخرى ، لاراضي فلسطين . وتصبح هذه الاراضي ملكية « غير قابلة للتصرف » للشعب اليهودي . وينتفع بها المستوطنون بنوع من الايجار الوراثةي ، ويلتزمون بتشغيل اليد العاملة اليهودية فقط . (في المرحلة الاولى كان المهاجرون من اليهود الشرقيين يقدمون اليد العاملة ، من قطع الاخشاب الى حمل المياه) .

وبانتظار « البراءة » التي سيقدماها وعد بلفور للحركة الصهيونية ، عمل الصندوق القومي اليهودي على تأسيس بنى سياسية ومالية واقتصادية من اجل تأطير عمل في بادئ الامر ، كانت تتم العملية عبر شراء الاراضي من الملاكين العرب الكبار ، وطرد الفلاحين الذين يعملون عليها . عام ١٩٤٧ ، كان الصندوق القومي اليهودي يملك ٩٢٨ الف دونم اي ما يعادل ١/٧ من اراضي فلسطين ، وكان الجزء الاكبر منها مخصصا للمهاجرين المستقبليين .

اعطى قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، الاساس الشرعي الاول للاستيطان الصهيوني . وما ان اعلنت بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من فلسطين ، حتى بدأت القوات الصهيونية بتوسيع البقعة المخصصة لها واخلائها من سكانها العرب بالحرب او الارهاب . (دير ياسين هو الرمز ، لكنه ليس المثل الوحيد عن الطرق المستخدمة) . وتكتمل هذه العملية الهجومية عبر منع اللاجئين من العودة الى ديارهم .

هذه العملية المزدوجة في اقتناء الاراضي ، واقتلاع السكان المحليين من اجل انشاء مستوطنات يهودية ، استمرت بعد عام ١٩٤٨ على أسس « شرعية » ، انطلاقا من قوانين موروثه عن عهد الانتداب البريطاني ، او قوانين سنتها الحكومة الاسرائيلية نفسها . ونورد هنا أهم هذه القوانين .

قرار الاستملاك باسم المصلحة العامة . والهدف العملي منه ، هو نقل ملكية الاراضي الى المحتلين اليهود .

القرار الخاص بالمناطق المحرمة . الذي سمح بالاستيلاء على اراضي ٢٠ قرية ، بعد افراغها من سكانها .

القرار الخاص بالارض البائدة . الذي كان الوسيلة الشرعية لتبرير احتلال القرى